التَّنَوُّعَاتُ اللغويّةُ وانعكاساتُها على التَّجَانسِ المجتمعيِّ
مقاربةٌ سوسيولسانيّةٌ

أ.م.د. نعمة دهش فرحان الطائيّ
جامعة بغداد
كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

الملخص:

يتّخذ الدرس السوسيولسانيّ التفاعل بين اللغات والمجتمعات مُنطلَقًا لأيّة دراسة تفسِّر ما يجري في بنية أحد هذين النظامين بما يقع في بنية الآخر، فتضجُ المجتمع حضاريًا لا يحصل في استقلالٍ عن اكتمال اللغة نسقيًا، وغناها معجميًا، وبالعكس، كما أنَّ علاقة القوة بين اللغات المتباينة نمطيًا، والمتنافسة على الانفراد بوظيفة التواصل في المجتمع الواحد، لا تقوم وتثبت بمنأى عن تفكك البنية الاجتماعية، وتدافع طوائفها المتغايرة ثقافيًا.وممّا لا شكَّ فيه هو أنَّ تنوع الظاهرة اللغوية في مختلف بيئات المجتمع أمرٌ بديهيّ، حتى ليصعب القول بأنَّ الإقدام على إعداد أطلس للهجات الاجتماعية في أيِّ مجتمع هو أمرٌ سهلٌ أو هيّن وبسيط، ولاسيما إذا ركزنا اهتمامنا في التغيرات الاجتماعية والتغايرات اللغوية، في عملية دائبة ومستمرة في كلِّ اللغات بلا استثناء، وأنَّ هذه العملية تترك آثار مهمة، تظهر على المجتمع مع مرور الزمن، وأنَّ أيَّ ملمح من ملامح اللغة هو بدوره ممّا يخضع للتغير الذي يصيب بنيتها.

ظهر اتجاهان متضادان في حياة اللغة، هما: اتجاهٌ نحو التوحيد والتخلص من الفروق اللغــوية (التفرد اللغويّ). واتجاهٌ نحو التنويع والانقسام (التعدد اللغويّ)،ولما كان الاتجاه الأول أمرًا غير واقعيّ؛ إذ سرعان ما تتفرع منه عدة

e-ISSN (2522-7130) p-ISSN (2410-1036)

استعمالات؛ تبعًا لطبيعة طبقية المجتمع، أو تتناسل منه عدة لهجات؛ تبعًا لتوزع فئات المجتمع بيئيًا؛ فقد سوّغ لنا هذا؛ أن نتوجّه بالدراسة إلى الاتجاه الثاني بوصفه الاتجاه الواقعيّ الذي تقع فيه تنوعات كثيرة، تؤثر في تجانس المجتمع ووحدته، فجاء بحثنا موسومًا بـ**(التعدد اللغويّ:مرجعياته، وأنماطه، وتمثلاته)**. ويصدق على الوضعية اللسانية المتميزة بتعايش لغات وطنية متباينة في بلدٍ واحد، إما على سبيل التساوي وإما على سبيل التفاضل.

وخرج البحث بعددٍ من النتائج، منها: إنّ ظاهرة التعدد اللغويّ إن أُسيء استخدامها في التعليم المركزيّ؛ سوف تؤدي إلى أزمات اجتماعية كبيرة، يصعب معها تجانس المجتمع؛ ولتفادي هذه المشكلات يجب وضع سياسة لغوية مدروسة، تحفظ اللغتين عبر تجانس مجتمعي، يرقى إليه الوضع الوطني العام، وتتضح من خلالها المعطيات والرؤى المشتركة.

المقدمة:

ينتمي علم السوسيولسانيات إلى فرع اللسانيات التطبيقية، وهو علم مهم من اللسانيات العامة، فهو يدرس مشكلات اللهجات الجغرافيّة والاجتماعيّة أو الطبقيّة من حيث خصائصها الصوتيّة والصرفيّة والنحويّة والدلاليّة، وتوزيعها داخل المجتمع، ودلالاتها على المستويات الاجتماعيّة المختلفة، كما يدرس مشكلات الازدواج اللغويّ، مثل: الفصحى والعامية، واللغة الرسميّة وغير الرسميّة، وغير ذلك من القضايا والمشكلات اللغوية ذات المناحي الاجتماعية، لذا فهو أحد مجالات النمو والتطور في الدراسات اللغويّة من منظور مناهج البحث والدراسة([1]).

وممّا لا شكّ فيه هو أنّ تنوع الظاهرة اللغوية في مختلف بيئات المجتمع أمرٌ بديهيّ، حتى ليصعب القول بأنّ الإقدام على إعداد أطلس للهجات الاجتماعية في أيّ مجتمع هو أمرٌ سهلٌ أو هيّن وبسيط، ولاسيما إذا ركزنا اهتمامنا في التغيرات الاجتماعية والتغايرات اللغوية، إذ يرى الأمريكيّ (ويليام لابوف) أنّ التغير عملية دائبة ومستمرة في كلّ اللغات بلا استثناء، وأنّ هذه العملية تترك الآثار التي تظهر على المجتمع مع مرور الزمن، وانّ أيّ ملمح من ملامح اللغة هو بدوره ممّا يخضع للتغير الذي يمكن ملاحظته([2]).

وهذهِ الرؤية مهمة جدًا من وجهة نظر علماء السوسيولسانيات، لا من حيث أنّها توضح وظيفة اللغة في إقامة العلاقات الاجتماعية حسب، أو في توثيقها، بل من حيث إبرازها للدور الذي تقوم به اللغة في إعطائها كثيرٍ من المعلومات و المعارف عن المتكلم نفسه، وهي ناحية من الواضح أنّها تمثل انعكاسًا لحقيقة أنّ هناك العديد من العلاقات المتداخلة والمتشابكة بين اللغة والمجتمع([3]).

ويُلحظ من كلامنا أنّ الأفراد اللذين ينتمون لظاهرة التوحد اللغويّ لا يتعلمون نظمًا فونولوجية مختلفة، من ثم لا يكون لهم القدرة على النمو والتطور اللغويين باستمرار، وهذا الأمر يعدم توافر أنماط لغوية جديدة تجاه بعض الملامح والخصائص السمعية،وهذا الأمر هو الذي يكشف عنه ميلٌ ملحوظٌ في الأصوات الكلامية لأنْ تتجمع في مقولات محدودة، تكون بمنزلة أجزاء لازمة وضرورية في عملية الاتصال السمعيّ، فعند معرفة الفرد صوتا كلاميًا يدرك علاقته وانتماءه إلى مقولة بعينها، تشغل مكانة معينة في نسق الرتب الذي يوضح العلاقات بين أجزاء السياق، أي مكانتها و موقعها.

ومن هنا نستطيع القول: إنَّ قيمة التفرد اللغويّ لا تنحصر في استجابة هذهِ الوضعية اللسانية لمبدأ الاقتصاد الضروري على وفق متطلبات الفطرة الجمعية، وإنما يتجاوزها إلى أصل (التنميط الاجتماعيّ) بين الجنسين أو بين الفئات الاجتماعية والطبقات، وسواها، إذ لا أحد يستطيع أن ينكر ما في الطبع البشريّ من ميلٍ إلى الموافق و نفورٍ من المخالف، وهذا النزوع يظلُ متيقظًا، ولا يُخمد قبل وَصْلِ الأجيال بعضها ببعضٍ، وشدّ أفراد كلّ جيلٍ إلى القيم نفسها.

إنَّ معظم الظواهر والأنماط (اللغوية – الاجتماعية) السائدة حاليًا تؤكد مقولة: (أنَّ العالم مصنوع من اللغة)، ومفهوم هذه المقولة من وجهة نظرنا ليس حكمًا ذا قيمة أن تصف لغة ما بأنّها تشغل مكانًا عمليًا عظيمًا أكثر من غيرها؛ إذا أخذت في الحبْسان العوامل الاجتماعية المحققة لها، مثل: عدد السكان، ومناطقهم السكنية، وإنتاجيتهم، وليس حكمًا ذا قيمة كذلك أن تدعي أن لغة ما - في الوقت الحاضر- تفوق غيرها ثقافيًا؛ إذا كانت ثمرات الثقافة تتحقق بصورة واضحة على نحو نتاج عقليّ وأدبيّ وعلميّ، وعلى وفقها ظهر مصطلح (تفوق الطبقات وتفاوتها)، وأخيرًا، ليس حكمًا ذا قيمة أن تدعي أنَّ شكلًا معينًا من أشكال اللغة تستعمله الجماعة كلها، يجري على ألسنة الطبقة المثقفة، أن تدعي أنّهُ أفضل من شكل آخر يتصف بالمحلية، ويستعمل بين طائفة من الأميين أو أنصاف الأميين، من طبقة أدنى.

وقد ظهر اتجاهان متضادان في حياة اللغة، هما:

١- اتجاهٌ نحو التوحيد والتخلص من الفروق اللغوية (التفرد اللغويّ).

٢- اتجاهٌ نحو التنويع والانقسام (التعدد اللغويّ(multilinguisme)).

ولما كان الاتجاه الأول أمرٌ غير واقعيّ؛ إذ سرعان ما تتشقق من اللغة الواحدة وتتفرع عدة استعمالات تبعًا لطبيعة طبقية المجتمع، أو تتناسل إلى لهجات تبعًا لتوزع فئات المجتمع بيئيًا،

إذًا؛ يُسوَّغ لنا هنا؛ أن نتوجّه بالدراسة إلى الاتجاه الثاني بوصفه الاتجاه الواقعيّ الذي تقع فيه تنوعات كثيرة، تؤثر في تجانس المجتمع ووحدته.

التعدد اللغويّ تداعياته وأنماطه وتمثلاته:

ويصدق على الوضعية اللسانية المتميزة بتعايش لغات وطنية متباينة في بلدٍ واحد، إما على سبيل التساوي إذا كانت جميعُها لغات عالمةً؛ كاللغة العربية واللغة الكردية في العراق، وكاللغات: الألمانية والفرنسية والإيطالية في الجمهورية الفدرالية السويسرية، وإما على سبيل التفاضل إذا تواجدت لغات عالمة كالعربية بجانب لغات عامية مثل: الهوسا والغورمانشه والسوناي زارما والتماشيق والفولفولدة والتوبو في جمهورية النيجر(٤).

تعدُ هذه الوضعية أخطر الوضعيات وأعقدها على الإطلاق، إذ غالبًا ما تركبُ اللغة؛ لتحقيق أغراض سياسية، وتتخذ ذريعة لإذكاء نزعات قبلية وتثبيت هويات إقليمية؛ كالباسكية في إسبانيا، والكردية في العراق وتركيا، والأمازيغيات في الجزائر والمغرب، حتى إذا أخذ المجتمع في التصدع أُعيد جبره بوساطة لغة السلطة التي يُكتب لها الذيوع والانتشار بعوامل ثقافية وسياسية ودينية واقتصادية، كما يكشف عن ذلك تاريخ تكوُّن اللغات وانتشارها، وما ثبت أنْ زكت لغة إقليمية وتوسعت على أساس التعصب القبليّ أو العرقيّ(٥).

وللتعدد اللغويّ معنيان منتشران بنحوٍ واسع في بلدان العالم هما:

١- التعدد اللغويّ الخامد: وهو الذي يصدق على وضعية تتميز بأنْ تتواجد في البلد نفسه لغة قومية، تغطي المجتمع كلّه بقوة القانون وفعل الانتشار الثقافيّ والاقتصاديّ؛ كاللغة الأمريكية في الولايات المتحدة الأمريكية، وبجانبها في البلد نفسه عدة لغات شخصية، يناهز عددها(٢٤ لغةً)، تستعملها طوائف أثنية في المعابد وفي مدارسها الخاصة وصحافتها بجميع أشكالها، وفي التواصل الداخليّ بين أفرادها، لكن هذه اللغات جميعها لا تنازع اللغة الأمريكية مكانتها المتميزة في المجتمع.

٢- التعدد اللغويّ النشيط: وهو الذي يصدق على وضعية لسانية تختصُّ بأنْ يتعايش في البلد الواحد لغات متباينة نمطيًا، جميعها وطنية، أو بعضها أجنبية، إما على سبيل التساوي إذا كانت جميعا لغات عالمة، ولها مكانات متقاربة بقوة القانون، أو بفعل الانتشار الثقافيّ والاقتصاديّ، وإما على سبيل التفاضل إذا تواجدت لغةٌ أو لغات عالمة، لها جميعُها مكانة متميزة بالمقاربة إلى لغة أو لغات عامية تنتصر لنفسها، ومن هذا الضرب تواجد اللغة العربية واللغة الفرنسية واللغات الأمازيغية في بلدان إفريقيا الشمالية(٦).

ومن آثار التعدد اللغويّ وجود توترٍ دائم بين قوى الأحادية اللغوية وقوى التعدد اللغويّ،ويمكن ملاحظ هذا بوضوح في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا، فهما معًا قد عوضا تدريجيًا السياسات التي تقبل بالتعدد اللغويّ، التي كانت موجود بكثرة في القرن التاسع عشر، بدأت بسياسات متسامحة لكن تقييدية في أواخر القرن التاسع عشر، ثم بسياسات رافضة للتعدد اللغويّ، أو أيّ نوعٍ من التعدد الثقافيّ زمن الحرب العالمية الأولى، لكن التحول في المزيد من السياسات المقبولة لم يحصل إلّا في التسعينيات من القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي السبعينيات من القرن العشرين في أستراليا(٧).

ويُعدُّ التعدد اللغويّ من العوامل المهمة في التفكك الاجتماعيّ، والمؤثرة سلبًا في الحركة الثقافية والتنمية الاقتصادية؛ فإنّه لا يُنتظر أنْ توجد دولة عصرية؛ تسوس بلدًا مَعْنِيًا بظاهرة التعدد اللغويّ النشيط، وتغفُل عن الوضعية اللسانية، أو يُقبل منها أنْ تتغافل عنها، وليس من السياسة في شيءٍ، ولا من التدبير المحكم التذرُّع بقوة السلطة الشرعية، لارتجال قرارات مكلّفة، ونتائجها غير مضمونة،" فالدول الأوربية الغربية تعتقد أنَّ المهاجرين وأبناءهم(عمالٌ ضيوف) أجانب، وتنكر أنّهم يمتلكون مجتمعًا متعددًا ثقافيًا، وتعمل على تهميش لغاتهم، فقد تتخذ التدابير اللازمة من أجل الأطفال الأجانب، الذين وُلِدَ معظمهم هناك، لتعلم لغة آبائهم، ولكن هذه اللغة لن تقدّم إلى أطفال الأغلبية، فالميثاق حول اللغات الجهوية و الأقلية الذي صدر عن البرلمان الأوربيّ سنة/١٩٩٣م، يعطي الأقليات حقوق استعمال لغاتها في التربية والإعلام والإدارة العمومية، ويهتم بالمسنين، وبالتواصل عبر الحدود. ومع ذلك، لم يطبق هذا على المهاجرين"(٨).

واستطاعت فرنسا بقوة القانون، ونمو سلطة الدولة منذ القرن الثالث عشر أنْ تنشر(لفْرَنْسِيان)؛ اللغة الخاصة بحوض باريس، في سائر الأقاليم الفرنسية التي كانت تستعمل إلى وقت قريب لغات أخرى مغايرة، وأكثر نُضجًا من (لفْرَنْسيان) وحينئذٍ، لكن الدولة التركية لم تستطع حاليًا بقوانين التزيك أنْ تمنع اللغة الكردية من التداول، بل سنُّ قوانين منع لغة وطنية دفع بأهل البلد الواحد من الأكراد والأتراك إلى الدخول في متاهات الاقتتال، ومن المعلوم أنَّ الحروب والفتن بمختلف أشكالها تؤخر المجتمعات، وتعطل أغلب دواليب التنمية فيها، لذلك قرر الأوراغيّ:" أنَّ

اللجوء إلى قوة السلطة الشرعية لحلّ معضلة التعدد اللغويّ قد يؤدي إلى نتائج عكسية في ظروف غير مواتية؛(مناوشات خارجية وتذمر داخليّ)، كما أنّ الاستعانة بتجارب سابقة في معالجة الظاهرة نفسها يفوّت الاستفادة من اتاحاتٍ توفّرها محلّيّةُ الوضعية وخصوصيتها"([٩]).

ولا يخفى على المتتبع أنّ السياسات اللغوية تعتمد اعتمادًا أساسيًا على مسألة الوضع اللغويّ، سواءٌ كانت تفرد لغويّ أم تعدد لغويّ، إذ يمكن للسياسات اللغوية أنْ تقوي التعدد اللغويّ وتدعمه وتسمح به، أو ترفضه أو تمنح وضعًا خاصًا للغة واحدة أو أكثر، وحيثما تصاغ السياسات اللغوية لإعلاء التعدد اللغويّ، فإنّ الحافز قد يكون([١٠]):

١- اجتماعيًا؛ لإفادة المساواة لكلّ الجماعات.

٢- ثقافيًا؛ لتسهيل المحافظة الثقافية.

٣- سياسيًا؛ لضمان مشاركة المجموعات في العملية السياسية، أو ضمان دعمها الانتخابيّ.

٤- اقتصاديًا؛ للتمكن من ربط أصول اللغة بأفضلية ميزان الأداءات للدولة.

يُعرف التعدد اللغويّ أيضًا بأنّه:" استعمالٌ بأكثر من لغة، أو قدرةٌ بأكثر من لغة"([١١])، وهذا يعني أنّ المصطلح (التعدد اللغويّ) يحيلنا على قدرة الفرد أو المجتمع على تنوع الاستعمال اللغويّ، أو على وضعية لغوية تتسم بوجود لغتين أو أكثر في ذلك المجتمع، فعلى المستوى الفرديّ غالبًا ما يصنف التعدد اللغويّ بنحوٍ عام تحت وضعية "الثنائية اللغوية"، التي تتطلب من الأفراد ثنائيي اللغة أنْ يحصلوا على قدرة متساوية – تقريبًا- في استعمال اللغتين. واكتسابهما بنحوٍ متزامن، أو استعمالهما في السياقات متماثلة. وعلى المستوى المجتمعيّ أو الوطنيّ يجب التمييز بين التعدد اللغويّ الرسميّ (official) والتعدد القائم بحكم الواقع (defacto)، فكندا مثلًا: من الدول ثنائية اللغة رسميًا؛ لأنّ اللغتين الفرنسية و الانجليزية محفوظتان في الدستور الكنديّ كلغات رسمية، لكن معظم الكنديين ما زالوا يتوفرون على اتصال منتظم (لا مدرسي) بواحدة فقط من هاتين اللغتين، وفضلًا عن ذلك هناك أكثر من مئة لغة موروثة ومستعملة في كندا اليوم، تم جلبها بوساطة جماعات المهاجرين، عددٌ منها تم المحافظة عليه لعدة أجيال تركزت في مجالات خاصة، كاللغات المحلية للهنود والإينوت (الاسكيمو)... وهكذا. فكندا وإنْ كانت دولة ثنائية اللغة رسميًا فهي بحكم الواقع متعددة اللغات([١٢]).

على الرغم من عدّ التعددية اللغوية من أمراض المجتمع وتأخره سياسيًا واقتصاديًا، إلّا أنّها لا تخلو من فوائد، منها:

١- قد تكون التعددية اللغوية حلاً مؤقتا للصراع بين القومية وتسيير أمور الدولة في السياسة اللغوية(عند استعمال لغة المستعمر) فيكون الاستعمال الرسميّ باللغتين حلّاً لهذا الصراع على وفق التوزيع الوظيفيّ داخل الجماعة اللغوية الواحدة، ويُعدُّ هذا في سلّم الأولويات، إذ يستدعي انتباه الباحثين التعدد اللغويّ داخل الجماعة قبل أدراك أهمية التعدد اللغويّ بين الجماعات، ويعني هذا كلُّ ما يخصُّ المواقع التي تشهد التعددية اللغوية، إذ تستعمل الجماعة الواحدة نظامين لغويين مختلفين أو أكثر من أجل تأمين التواصل الداخليّ([١٣]).

٢- قد تكون التعددية اللغوية حلًا للتعليم بلغة الجماعة العرقية([١٤]) وباللغة القومية، كما هو معمولٌ به في السياسة الرسمية للهند، إذ تستعمل اللغة العرقية في التعليم الأوليّ ثم تتحول لاحقًا في المراحل المتقدمة من التعليم باللغة

القومية، بحيث تسهم هذه السياسة في الإبقاء على اللغتين في التعليم مع الاستمرار بالتباين. وقد أوضح (بول – bull) عام/١٩٥٥م أنّ استعمال اللغات العرقية في التعليم على هذا النحو قد يُسارع في انقراضها([١٥]).

٣- تستعمل التعددية اللغوية على المستوى الفرديّ وسيلةً للتفاعل، إذ إنّ الأفراد ذوي ثنائية لغوية يُظهرون وظائف متعددة لعدم التجانس اللغويّ، التي من المحتمل على الأقل أنْ تتجاوز الإمكانيات التعبيرية لأصحاب اللغة الواحدة.

٤- يتسم مجتمع التعددية اللغوية بالدينامية، فتعدد أنماط الحياة والنظرات المختلفة للعالم قد تجعل من تلك الأمة مكانًا أكثر إثارة وتشويقًا للعيش([١٦]).

وللتعدد اللغويّ عدة وضعيات، نذكرها بحسب التدرج:

الوضعية الأولى/ (التفرع اللغويّ - DIGLOSSIE):

ويدلُ على وضعية لسانية خاصة، تتميز بأنْ يكون في البلد الواحد لغة ما إلى جانب اللهجة أو اللهجات المنحدرة منها، بحيث تتسارع في أذهان المتكلمين اللغة واللهجة المتفرعة عنها؛ للفوز باستعمال أهل ذلك البلد لتبليغ أغراضهم والتعبير عن تجاربهم([١٧]).وتعني اللهجة أحد مستويات الاستعمال اللغويّ، بوصفها نسقًا قابلًا لأنْ يُوظَّف في التواصل على طرائق وكيفيات مختلفة، تتدرج على وفق مراتب لها بدايات ونهايات، على أساسها يقع التفاضل في الإنجاز اللغويّ، كالموجود بين الكلام العادي والإعجاز القرآنيّ([١٨]).فاللغةُ بهذا المعنى تنظيمٌ اجتماعيٌّ، يرتبط أساسًا بحركة الإنسان الذي يشكل نواة المجتمع، وتنظم حياة المجتمع بأبعادها كافة، وألفاظ تلك اللغة تعيش مع الناس، تنتقل من جيل إلى آخر، وهي بانتقالها تكتسب دلالات اجتماعية، يتعارف الناس عليها، فقد يتسع مدلولها، وقد يضيق ويتخصص، والألفاظ بهذا المعنى حاملةٌ ومحمولةٌ؛ حاملةٌ لرزمٍ من العلاقات الاجتماعية المنمطة، ومحمولةٌ بممارسة الأفراد لها، ونقلها من جيلٍ إلى آخر، فضلًا عن امتلاكها لذاكرةٍ، فيما تمثله من سيرورة متحولة من معنى اجتماعيّ إلى آخر،وما يعترضها في هذه السيرورة من عوامل اجتماعية منوعة تعمل بالضرورة على تلونها تبعًا لطبيعة المجتمع الممارس لها، الذي يصبغها بصبغته السائدة،

ويمثل التفرع اللغويّ أولى ظواهر التعدد اللغويّ، ولا يخفى أنّ لدى الدول ذات التعددية اللغوية مشكلات قد لا تعرفها الدول التي تقترب من الأحادية اللغوية (التفرد اللغويّ) على المستوى العمليّ الصرف، فالصعوبات في البلد قد تقف عائقًا أمام التجارة والصناعة ممّا تحدث إرباكًا اجتماعيًا، وقد تكون أكثر خطرًا من ذلك وهو أنّ التعددية اللغوية تعمل ضد القومية([١٩])، فتكون الدول ذات القومية الواحدة أكثر استقرارًا من الدول ذات القوميات المتعددة.

ولما كان الفرد عضوًا في مجتمعات متعددة كالأسرة والعشيرة والحي والقرية والبلدة فضلًا عن مجتمع الدولة الذي نشأ فيه، وعضوًا في جماعة دينية أو جماعة ثقافية، وعضوًا في فئة مهنية معينة بحكم عمله، كأن يكون قاضيًا، أو محاميًا، أو طبيبًا، أو تاجرًا، أو مدرسًا، أو سمكريًا... وغير ذلك؛ فإنّ صفاته هذهِ تؤثر في لغته التي يتكلمها، وينتمي إليها، كما تؤثر اللغة السائدة في تلك المجتمعات في لغته أو لهجة الخاصة، وينتج عن هذا التفاعل بين اللغة والمجتمعات المختلفة أن يصبح هنالك عددٌ لا يحصى من اللهجات، المتفرعة عن تلك اللغة الأصلية، التي تميز كلٌ منها أحد تلك المجتمعات الصغيرة، والتي تختلف اختلافًا طفيفًا عن لهجة المجتمع الصغير الآخر المجاور له وعن لهجة المجتمع الأكبر الذي يضمه([٢٠]).

وللتفريق بين اللغة واللهجة وضع هدسن معيارين للتفريق بينهما في المجتمع البريطانيّ:

أولهما/ معيار الحجم: فاللغة أكبر حجمًا من اللهجة، وعلى أساس مصطلح (الوحدات اللغوية) فإنَّ النوعية اللغوية التي تتضمن العدد الأكبر من الوحدات اللغوية هي اللغة، في حين أنَّ النوعية الأصغر هي اللهجة، وفي ضوء ذلك فرّق بين اللغة الانكليزية كلغة وبين اللغة الانكليزية كلهجة متواضع عليها، وهو المعنى نفسه الذي نقصده من مصطلح (اللغة العربية المشتركة) أي هي اللغة التي تضم مجموع المفردات الموجود في كلّ لهجة.

والآخر/ معيار المكانة: وهو أنَّ اللغة لها مكانة تفتقدها اللهجة، فمثلًا في بريطانيا تعدُّ اللغات غير المكتوبة(التي يعتقدون أنّها لا يُكتب بها) مجرد لهجات([٢١]).

ولتقديم أدلة على ذلك، نسوق التعريف الذي قدمته عددٌ من المعجمات الغربية لمعنى كلمة: (اللهجة) التي يلخصها تعريف موسوعة: (ويكيبيديا العالمية): اللهجة هي منوعة لغوية منحدرة من اللغة، وتتميز باختلافات صوتية و صرفية و تركيبية و معجمية عن اللغة الأصل، ولكلّ لغة لهجاتها من دون استثناء "([٢٢]).

والواقع أنّه لا يخلو مجتمع جغرافيّ من ظاهرة التفرع اللغويّ، حتى تلك المجتمعات التي تظهر في السطح أحادية اللغة بفعل القانون وقوة الانتشار، إذ لا تنفك عن طبيعة التفرع اللغويّ بمعناه في اللسانيات الاجتماعية، ففي كلّ مجتمع يطّرد إنجاز اللغة بنوعيتين لغويتين مختلفتين بحسب التوزيع الطبقيّ، إذ تكون إحداهما خاصة بذوي النفوذ من الطبقة الراقية ثقافيًا واجتماعيًا، وتمثل لغة الزهو الراقية، وتختصُّ الأخرى بالفئات الدونية التي تتميز باستعمال لغة الكدح السوقية، ويصل التغاير بين النوعيتين درجة لا تعرف معها إحدى الطبقتين الاجتماعيتين لغة الأخرى.

ويعزو لوسركل سبب ذلك إلى ما اسماه بـ(المتبقي) الذي لا يخصُّ الكلام ذاته، بل يخصُّ الجانب الآخر من الإفساد اللغويّ (اللهجة)، بوصفه فعلًا أو كلامًا فرديًا، ليس طرفًا في نظام اللغة، ويمارس هذا المتبقي تخريبًا أو عنفًا لغويًا، إذ لا يمكن في نظره حصر دراسة اللغة في نوعيتها الرئيسة أو الفصحى كما تفعل الدراسات الألسنية التقليدية، فالجانب الرئيس أو النحويّ فيها دائمًا عرضة للتخريب من جانب الأصغر الذي يشبه المتبقي([٢٣])، ويصرح على وفق ذلك أنَّ " النصَّ الذي نجد فيه تخريب اللهجة الكبرى(اللغة) على يد اللهجات الصغيرة أكثر ظهورًا هو النصُّ الأدبيّ "([٢٤])، وهذا ما نجده في لغة القرآن الكريم (اللغة العربية المشتركة أو الموحدة)، إذ مارست اللهجات العربية المنتشرة في الجزيرة العربية آنذاك ضغوطًا على اللهجة الكبرى (لغة قريش) فأنتجت اللغة العربية المشتركة أو الموحدة.

وعلى وفق ما تقدم لا تعدُّ اللغة نظامًا مغلقًا أو مجالًا لا تاريخيّ ولا اجتماعيّ، بل مؤسسة ذات امتدادٍ في الواقع المعاش، فهي ترث ما قبلها " والواقع التزامنيّ الراهن يرث دائمًا، يرث تاريخ اللغة "([٢٥]).

يطرح التفرع اللغويّ كما هو ماثلٌ في سائر دول الوطن العربيّ إنْ لم نقل في كلّ بلدان العالم مشكلات خاصة، بعضها لسانيٌّ صرف؛ كالبحث عن العلاقة بين النسقين الأصل والفرع، وعن أوليات تفرع اللهجات. وبعضُها الآخر تربويّ إنْ تساءلنا عن أي النسقين؛ اللغة أو اللهجة المحلية، أنسب لتلقين النشء المعارف النظرية والمهارات العملية في المؤسسات التعليمية. ومنها ما هو عقديّ حين يتعلق الأمر بالاختيار بين اللغة، بوصفها أحد العناصر الفاعلة في حفظ الهوية، والضامنة لاستمرار التكتل الإقليميّ سياسيًا واقتصاديًا، وبين اللهجة المحلية، كما لو كانت شرطًا ضروريًا للتخلص من العوائق التاريخية والانخراط السريع في الحداثة([٢٦]) .

ذهب كثير من الباحثين والدارسين([٢٧]) إلى جعل التفرع اللغويّ مقابل للازدواج اللغويّ، إذ يرون أنَّ الازدواجية لا تنشأ إلّا من لغتين مختلفتين، أما الوضع بين اللغة العربية الفصيحة المعاصرة والعامية فهو عندهم ثنائية لغوية، أو ما يسمى بظاهرة (التفرع اللغويّ) ويميل إلى هذا الرأي بعض الباحثين من المغرب العربيّ([٢٨]).

والظاهر أنَّ الوضع بين العربية الفصيحة المعاصرة والعامية ليس ثنائية لغوية، إنّما هو(ازدواج لهجيّ)؛ لأنَّ الثنائية اللغوية لا تكون إلّا بين لغتين رسميتين، ولكن الازدواج اللغويّ تطور في مفهومه، فأصبح اليوم يقصد به تنويع الاستعمالات اللغوية من لغتين مختلفتين في مجتمع واحد، كذلك أيضًا يشمل كلَّ وضع يقوم فيه مجتمع لغويّ واحد بمعارضة مختلف ألوان لغته، واصفًا بعضها بأنّهُ عاميّ/ دارج، وبعضها الآخر بأنّه كلاسيكي/مأثور.

ونوعز سبب ذلك إلى التداخل المصطلحيّ بين مصطلحي الازدواج اللغويّ والثنائية اللغوية، فكلا المصطلحين جامع لمستويات متفاوتة ومتعددة استعمالًا، قد تشترك فيها الازدواجية والثنائية مع الاستعمالات الاصطلاحية وأوضاع ثقافية واجتماعية غير لغوية، ويميل الباحث إلى تسمية التفرع اللغويّ بـ(الازدواج اللهجيّ) في أدنى حالاته ([٢٩])، بالقياس إلى الازدواج اللغويّ والثنائية اللغوية، أما الثنائية اللغوية فهي أبسط أنواع الازدواج اللغويّ؛ لأنّها لا تكون إلّا بوجود لغتين مختلفتين رسميتين في بلدٍ واحد، وهناك ازدواجية ثلاثية اللغة، ورباعية...وهلم جرًا.فضلًا عن ذلك يحتكم في هذا الأمر الى الاستعمال، فالازدواجية تظهر في استعمال الفرد الواحد للغتين وبدرجة واحدة، ويتفاوت قوةً وضعفًا بحسب قدرة الفرد على الاستعمال العادلة لكلتا اللغتين، وعلى عدد المتكلمين بالازدواجية من أفراد المجتمع. وهذا الأمر لا تتتطلبه الثنائية اللغوية.

ويرى فلوريان كولماس([٣٠]) أنَّ الثنائية اللغوية تختلف عن التفرع اللغويّ، ويُعنى بوجود لغتين مختلفتين في بلدٍ واحد بنحوٍ رسميّ وإنْ وجدت لغات أخرى غير رسمية، كما في كندا التي تعدُّ من الدول ثنائية اللغة رسميًا؛ لأنَّ الفرنسية والانجليزية محفوظتان في الدستور الكنديّ كلغتين رسميتين،على الرغم من أنَّ معظم الكنديين ما زالوا يتوافرون على اتصال منتظم (لا مدرسي) بواحدة فقط من هاتين اللغتين، فضلًا عن ذلك توجد هناك عدة لغات أخرى غير رسمية مستعملة في كندا اليوم، تزيد عن مئة لغة موروثة تمَّ جلبها إلى كندا بوساطة مجموعة المهاجرين، بعضُها تمت المحافظة عليه لعدة أجيال تركزت في مجالات خاصة، فكندا وأنْ كانت دولة ثنائية اللغة رسميًا فهي بحكم الواقع متعددة اللغات([٣١]).

تثير المسألة الثنائية اللغوية في بلادنا نقاشًا معقدًا (وساخنًا أحيانًا)، ولاسيما عندما يتعلق الأمر بربطها بالمحافظات المتنازع عليها مثل (كركوك والموصل وديالى)، وذلك لتدهور المردود العام، والشعور بمخاطر هذا التدهور على مستقبل البلاد، تربويًا واقتصاديًا واجتماعيًا على وجه الخصوص، وإن كان تدهور التعليم يحتاج إلى إقامة برنامج بحث جدي ومتشعب؛ لتحديد مصادره وأبعاده، فإن تدهور تعليم اللغات يحتاج إلى برنامج لا يقل تعقيدًا وتشعبًا عن الأول، حتى تتضح المعطيات والإشكالات والرؤى، وتساعد على وضع سياسة لغوية مدروسة تحفظ اللغتين عبر تجانس مجتمعي يرقى اليه الوضع الوطني العام.

الوضعية الثانية/ (الازدواج اللغويّ – Taxation language):

ويدلُّ على وضعية لسانية تتميز بأن يتواجد في البلد الواحد لغتان مننمطيين مختلفين؛ كالعربية والاسبانية في شمال المغرب وجنوبه، والعربية والفرنسية في الوسط، وهما مع ذلك الاختلاف يستعملان بالطلاقة نفسها؛

للتعبير عن التجربة الشخصية للناطقين بتينكم اللغتين([٣٢]). ويعني الازدواج اللغويّ بمفهومه العام([٣٣]): استعمال الفرد لغة في خطابه العاديّ وحياته اليومية تختلف عن اللغة التي يستعملها في الكتابة، وهذا الاختلاف في الجوانب الصوتية والمعجمية والدلالية، فالمتحدث بالعربية يلزم نفسه بالمحافظة على قواعدها في أثناء الكتابة، ولكن يتحرر عندما يتكلم بها في خطابه العادي ضمن شؤون الحياة([٣٤]).

ويُعدُ وليام مارسيه (١٩٣٠-١٩٣١) أول من استعمل مصطلح الازدواجية اللغوية في الأدبيات اللغوية الفرنسية، كما كان أول لغويّ تطرق في ثلاث مقالات إلى ازدواجية اللغة العربية (الازدواج اللهجيّ) بين الفصحى والدارجة في شمال إفريقيا، ذلك بمناسبة الذكرى المئوية للاحتلال الفرنسيّ للجزائر، وقد عرف الازدواجية بأنّها التوارد بين لغة مكتوبة ولغة شفهية، تبدو لنا في شكلين مختلفين:

- **لغة أدبية**، وهي المسماة بالعربية المكتوبة أو القياسية أو الكلاسيكية، التي كانت اللغة المكتوبة الوحيدة في الماضي، والتي تكتب بها حاليا الأعمال الأدبية والعلمية والمقالات الصحفية والوثائق القانونية والرسائل الخاصة، ولكن لا يتحدث بها في كلّ المقامات.

- **لغة شفهية**، التي لم تكتب أبدًا، حيث تشكل منذ وقت طويل لغة المحادثات في كلّ الأماكن العامة([٣٥]).

والواقع أنّ الاستعمال بالطلاقة نفسها عن الازدواجية خرافة، دائمًا عندما يوجد مظهران ووسيلتان، يتصور أن تكون العلاقة بينهما متكافئة، منطق الوقائع والأحداث يفرض أنّ المعادلة تكون دائمًا مختلة لطرف على حساب طرف آخر.

وتطرح هذه الوضعية مشكلات من نوعٍ خاص، من قبيل: ما مقدار المجهود الثقافيّ الذي يجب أن يبذله الفرد ليكتسب لغة أجنبية، ويتحكم في استعمالها حتى يعبر بها عن تفاعله المستمر مع الوسط كما لو كانت لغة المنشأ؟ وما السنُ الملائم للشروع في تلقين اللغات الأجنبية؟ وهل تعلم لغات البلدان المتقدمة يُكسب بالفعل القدرة على الالتحاق بأهلها في شتى مناحي الحياة؟ وما ثمن الانتقال بين لغات التفتح تبعًا لتعاقب الدورات الحضارية أم أنّه يتعين الاحتفاظ بجميع اللغات المكتسبة وإنْ صار بعضها متجاورًا ثقافيًا؛ كوضعية اللغة الفرنسية الآخذة في الانتشار والتوسع بالقياس إلى اللغة الانجليزية؟([٣٦]).

ولكن الأمر الذي يجب أن يلتفت إليه هو قوة هذا الازدواج أو ضعفه، ومن ثم فإن دراسة الازدواج يستحسن أن تركز في إيجاد معايير لقياس قوة الازدواج وضعفه، ومن هذه المعايير المهمة ما يأتي:

١- أنْ يكون الفرد(ف) قادرًا على أنْ ينتج بلغته(ل١) وكذلك باللغة(ل٢) المختلفة نمطيًا عن السابقة، عبارات سليمة نحويًا ومستقية دلاليًا([٣٧]).

٢- لا يُشترط في الفرد(ف) أنْ يكون مستوى إتقانه للغتين(ل١، ل٢) واحدًا؛ لأنّ هذا الشرط لا يستقيم لعدم تمكُن المتكلم من امتلاك نسقين من القواعد متساويين إنجازًا.

٣- يجب أنْ تكون اللغتان(ل١، ل٢) منتميتين إلى نمطين متغايرين، وألا يجمع بينهما قرابةٌ سلالية؛ كأن تكون إحداهما منحدرة من الأخرى مباشرةً، كما هو حال اللغة العربية ولهجاتها (ازدواج لهجيّ)([٣٨]).

٤- الازدواج اللغويّ حالة فردية وليست وضعية اجتماعية، إذ تنحصر في قليلٍ من الأفراد، ولا تستغرق كلَّ المجتمع. وهو إما ازدواجٌ مبكّرٌ؛ ينتج عن تنشئة الطفل بدءًا على تعلُّم اللغتين(ل١، ل٢) بالكلفة نفسها في الوقت والجهد، وإما ازدواجٌ متأخّرٌ؛ ينتج عادةً عن تعليم اللغة(ل٢) إلى أنْ تستقر اللغة (ل١) في حدود السنة الخامسة من عمر الطفل.

ولا يستبعد أنْ يصبح الازدواج اللغويّ وضعية اجتماعية ناتجة عن تواجد لغتين؛ وطنية وأجنبية في البلد الواحد، كما في كثيرٍ من دول المغرب العربيّ، وغالبًا ما تستتبَتْ هذه الوضعية في حقبة الاستعمار، ولإطالة هذا العهد بعد الرحيل، ينبغي الإبقاء على لغة الدخيل بما حملت. ولاستمرار هذه التركة اللغوية والثقافية، تلزمها الرعاية الكافية، فكان لا بُدَّ من خلق (طائفة الأتباع) العارفين بلغة المستعمر والحافظين لثقافته والمنتفعين من الارتباط به والمتصرفين بإيعازٍ منه، وتحت مظلته([٣٩]).

واللافت للنظر أنَّ مشكلة الازدواج اللهجيّ في اللغة العربية مشكلة عصية؛ نظرًا؛ لأنَّ الازدواج اللهجيّ ذو طبيعة معقدة في لغة استثنائية كاللغة العربية؛ فمن قائل: إنَّ الازدواج مكوَّنٌ بنيويٌّ لهذه اللغة منذ بدايتها الأولى في الجاهلية، ومن قائل: إنَّ الازدواج إنّما حدث بعد خروج اللغة العربية إلى العراق والشام وسائر الأمصار الإسلامية، في حين يرى آخرون أنَّ الازدواج ظاهرة لا يمكن أن تتعرى منها أي لغة من اللغة.

يقدم فرجسون في مقالته الشهيرة المنشورة سنة ١٩٥٩م، والمعنونة بـ(الديجلوسيا)أو الازدواج اللغويّ حديثا، مفصلًا عن مفهوم الازدواجية اللغوية، مفتتحًا إياها بتعريف دقيق لها، واضعًا مجموعة من المعايير التي تحددها، وتفرق بين النوعيتين المشكلتين لها في بلد ما،يقول:" في عدة مجموعات لغوية هناك نوعيتان أو أكثر للغة نفسها، يستعملها المتكلمون تحت شروط مختلفة كما هو الحال في إيطاليا وإيران، حيث يوجد عدد من المتكلمين الذين يستعملون لهجتهم المحلية في البيت ومع الأصدقاء، لكنهم يستعملون اللغة المعيارية في التواصل مع المتكلمين من لهجات أخرى، أو في المناسبات العامة "([٤٠]).

وقد تنبه فرجسون على أنَّ هذه الظاهرة منتشرة جدًا، لكنها تفتقر إلى الكفاية الوصفية، لذلك اختار أربع عينات لغوية تتميز كلها بازدواجية لغوية، وهي: الدول العربية لاسيما مصر، ثم اليونان وهايتي، وأخيرًا سويسرا. نستنتج من خلال ملاحظات أولية أنَّ هذه الظاهرة لا توجد فقط في المجتمعات العربية، بل تمتد إلى ثقافات أخرى، بل يمكن الجزم بكونيتها، وهذا ما ذهب إليه اللسانيّ الشهير هارولد شيفمان- ١٩٩٩- إذ يرى أنَّ الازدواجية وإن وردت في عدة سياقات غير غربية، فإنّها مع ذلك ظاهرة لا تقتصر على بعض ثقافات العالم الثالث البدائية، بل تشمل عددًا من اللغات الموجودة في مناطق متنوعة من العالم، بما في ذلك أوربا الغربية([٤١]).

ويذهب (أندريه مارتني) صاحب نظرية النحو الوظيفيّ إلى أبعد من ذلك، حين يقرر أنَّ الازدواجية توجد في كلّ المجتمعات، حتى تلكم التي نعدّها مجتمعات أحادية اللغة، إذ يمكن القول بأنَّ هناك دائمًا درجة من الازدواجية، حتى في المجتمعات التي تعدُّ مجتمعات أحادية اللغة، لأنّه ليس هناك تطابق بين الاستعمال اليوميّ والشكل الرسميّ، ومع ذلك فلن نتحدث عن الازدواجية إلّا عندما يكون المتكلمون واعين بهذه المثنوية، وعندما يوجد على الأقل عدد من الأشخاص، الذين يصارعون من أجل التقليل من حدتها([٤٢]).

الوضعية الثالثة/ (التداخل اللغويّ– Linguistic Interference):

يقودنا الحديث عن التعدد اللغويّ إلى وضعية جديدة تتولد عادةً عند الأشخاص متعددي اللغات، وهي وضعية التداخل اللغويّ ويعني تطبيق نظام لغويّ للغة ما في أثناء الكتابة أو المحادثة بلغة ثانية. في حين عرَّفه أوريل فينريش Uriel Weinreich "أنّه انحراف عن قواعد إحدى اللغتين اللتين يتحدث بهما ثنائيو اللغة نتيجة للاتصال الحاصل بين اللغتين"([٤٣])، مع قدرة الأفراد المتحدثين على الفصل بين اللغات المتعايشة والمتجاورة، إلّا أنَّ (بوبلاك) قد لحظ القدرة المفارقة لدى الجماعة التي تتجاهل هذا الانفصال، حيث يتخاطب سكان (بورتو ريكو) القانطين في نيويورك بلغة تمزج بين الاسبانية والانجليزية بطريقة منتظمة، إذ تتشابك هاتان اللغتان فيما بينهما حتى داخل الجمل المنطوقة بحيث أنَّ الانتقال من لغةٍ إلى أخرى يتم من دون استعمال علامات النبر أو غيرها، أخذين بالحُسبان وعي المتحدثين، فأنَّ اختلاف اللغات يبدو جليًا لديهم. استنتج الباحث(بوبلاك) نظامًا من هذا المزيج الذي يلحق الخلل باللغات، وعلى الرغم من سهولة تركيب هذا النظام إلّا أنّه يفضي إلى نتائج نظرية على درجة كبيرة من الأهمية. والحال؛أنَّ كتب النحو الصادرة عن استعمال اللغات المتجاورة تمَّت صياغتها على أساس قواسم مشتركة: مفاهيم الصفة، أداة التعريف، الفعل، الفاعل. واستنادًا إلى هذه الفئات النحوية يرى (بوبلاك) أنَّ من المتعين صياغة قواعد مشتركة وإلزامية ترسم حدود علاقات التجاور بين مكونات الجملة(النحو الظاهريّ) ومن ثمَّ بوسعنا أنْ نعيَّن كون هذه المؤلفات النحوية متوائمةcompatibles أو لا، وهكذا فإنَّ أداة التعريف وإنْ استعملت في اللغتين الانجليزية والاسبانية تسبق دائمًا الاسم، لكن الصفة في مقابل ذلك تتموضع بين أداة التعريف والاسم في اللغة الانجليزية، في حين أنّها تلي الاسم في اللغة الاسبانية، وتبعًا لهذا المنظور اللغويّ تتمايز القواعد النحوية بعضها من بعض. وسميت هذه بقاعدة التناوب([٤٤]).

تتسم منطقة التشابك البنيويّ من حيث التواصل بين ثنائية اللغة والتغيّرات (التداخل اللغويّ) بثلاث خصائص، هي:

١- لسانيات النظام أو الأنظمة المتجاورة.

٢- وسيكولوجية إدارة هذه الأنظمة من الناطقين بها.

٣- والتصنيف السوسيولوجيّ للاختلافات(لغات، لهجات، تنوعات)([٤٥])،

لذا ميّز الباحثون بين مظهرين من مظاهر التداخل:

المظهر الأول/ (النقل السلبيّ - Negative Transfer): ويعني أنَّ تأثير اللغة الأولى يؤدي إلى خروج عن قواعد اللغة الثانية وأسسها ومعاييرها.

المظهر الآخر/ (النقل الإيجابيّ - Positive Transfer): ويعني أنَّ هذا التأثير يدفع إلى استعمال عناصر ومبانٍ لغوية موجودة أصلًا في اللغة الثانية.

وتظهر التداخلات اللغوية بين أي لغتين يوجد بينهما تقارب أو اتصال متبادل، فعملية الترجمة مثلًا؛ تؤدي في كثيرٍ من الأحيان إلى ما يسمى بـ(النقل الخطابيّ –Discourse Transfer)، أي إنَّ النصَّ الأصليّ يفرض نفسه على المترجم، ويسمح بتأثير لغة المنقول منها في لغة المنقول إليها. ولكن التداخلات اللغوية تزداد حدة كلما ازداد التقارب والاتصال بين أي لغتين، ولاسيما في أوضاع اجتماعية تتميز بالتعددية أو الثنائية اللغوية، كما أنَّ العلاقات غير المتكافئة بين اللغات، تسهم هي الأخرى في ازدياد وتيرة التداخلات اللغوية، فاللغات التي تعدُّ لغات مهيمنة،

يمكنها أن تؤثر بنحوٍ واضحٍ في اللغات الأضعف منها، سواء أكان ذلك في ظلّ وجود أغلبية عرقية في مجتمع ما أم في ظلّ وجود هيمنة اقتصادية، أو عسكرية، أو ثقافية، لشعبٍ ما على شعبٍ آخر.

وقد ينتج عن التداخل اللغويّ في كثيرٍ من الأحيان نشؤ لغة هجينة كما في لغة: (الكريول)، التي أشار إليها (حاجيج - hagege) في كتابه: (إنسان الكلام)، وهي لغة محدثة ناتجة عن احتكاك اللغة الفرنسية مع لغات افريقية. ولغة (البدجين) وهي رطانة ([٤٦]) إنجليزية كانت تستعمل في الأغراض التجارية في الموانئ الصينية. ولغة (السابير) وهي رطانة مختلطة من اللغات: العربية والفرنسية والاسبانية والايطالية، وهي متكلمة في شمال إفريقيا. ويعود سبب ذلك إلى أنّ حالة تلك اللغات قد تتلاءم والتغيرات اللسانية المتواترة في ظروف التوازن اللغويّ الفاقد للثبات؛ تبعًا لمبدأ "التمثيل الاجتماعيّ"([٤٧]).

وعلى وفق مبدأ التمثيل الاجتماعيّ؛ فقد أشارت (رينيه باليبار - balibar) إلى ظاهرة أخرى يستحيل على لغةٍ ما أنْ تستقر(تتموضع)، كما هي عليه من الناحية الاجتماعية من غير أنْ تتمثل، بوصفها مختلفة عن اللغات الأخرى، وأطلقت هذه الباحثة مصطلح (اللغة المصاحبة - colinguisme) على هذه الظاهرة، التي تدلُّ على شبكة العلاقات المتمثلة، والتي يقيمها الخطاب المؤسس حول لغة ما مع اللغات المتميزة عنها([٤٨]).

قد يمسّ التداخل اللغويّ كلَّ مستويات اللغة:(الأصوات، والألفاظ، والتراكيب، والدلالة)، ولكن مستوى الدلالة (الوحدات المعجمية) يُعدُّ الأكثر رواجًا في التداخلات اللغوية، فعلى الرغم من أنَّ لكلّ لغةٍ معجمها الخاص، لكنّ الفرد قد يضطر إلى إدخال مفردات من معاجم اللغات الأخرى؛ لأنَّ تلك المفردات تساعده على تحقيق الوظيفة التبليغية بنحوٍ أفضل، ولاسيما إذا تعلق الأمر بالمصطلحات العلمية والتقنية، من هنا ينشأ ما يُعرف بظاهرة (الاقتراض اللغويّ)، وهي تلك الحركة النشطة من التأثر والتأثير اللغويين، ومن الأخذ والعطاء بين لغتين متجاورتين، وقد أشار إليها النحويون القدماء، حين تحدثوا عن: (المعرّب) و(الدخيل) و(الغريب)، إذ إنَّ ما تقتبسه اللغات من بعضها أكثر ما يكون على مستوى المفردات، ويتصل عادةً بأمورٍ قد يختصُّ بها أهل اللغة المأخوذ عنها، وينمازوا بإنتاجه. ولا شكَ أنَّ العربية وغيرها من اللغات نمت وتطورت في حقبٍ تاريخيةٍ معينة بفضل الاقتراض اللغويّ، إذ عُوِضَ افتقار معجماتها اللغوية لمفرداتٍ في مجالاتٍ معينة في ضوء استيعاب مفردات من لغات أخرى.

وذكر فيشمان أنَّ استعمال لغتين أو أكثر لمدة طويلة يتوقف على الحاجة إلى هاتين اللغتين، وقد وضع فلوريان كولماس محددات للاختيار المتعدد للغة وهي([٤٩]):

١- (المحاور – interlosutor): وهم أناسٌ مختلفون يُحددون افتراضًا كمتكلمين س، ل، ص. ومثل هذا التحديد يكون من أناس متعددي اللغة أيضًا، ثم يوجهون مثلًا إلى اللغة الملائمة، وهنا يؤثر السن في اختيار اللغة، ففي الدول التي يُهاجر إليها مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا معًا، وفي حالات ثنائية اللغة الثابتة كما في أجزاء من بورغنلاند، تقترن لغة الأقلية دائمًا بالجيل الأكبر سنًا، وتقترن لغة الأغلبية بالجيل الشاب.

والجدير بالذكر أنَّ المحاور هو أساس منهجية تربية الأطفال ثنائيي أو متعددي اللغة، إذ إنَّ الآباء أو مختلف أقربائهم معًا يستعملون لغتهم مع الطفل بنحوٍ متساوق، فمن الصعب كسر الرابطة بين المحاور واللغة حالما تتم إقامة العلاقة.

٢- (علاقة الدور): ونقصد بها أنْ يكون لدى المحاورين أنفسهم علاقات متعددة تتحكم في الاختيار، مثل: أصدقاء العائلة أو مدرس المدرسة العمومية... وغيرهم.

٣- (المجال – domain): ونقصد به محيط الاتصال الموضوع في السياق، مثل: البيت، المعمل، المدرسة، الدين، المعاملات، الصداقة، العشيرة...وسواها، فمجال البيت هو آخر مجال تعيش فيه لغة الأقلية،مثلما هو عند المهاجرين (الموريسيين – Mauritian) في أستراليا، لكن أحيانًا يتم عبر الدين كما في الفرنسية، أو المعمل والمعاملات كما في الانجليزية.

٤- (المحور – topic): ونقصد به تداخل شيءٍ ما مع المجال يتسبب في أنْ يبدل بعض الناس اللغات للحديث عن أعمالهم، وعن أنشطة أوقات الفراغ، وعن المدرسة...وغيرها؛لتقديم بعض الأمثلة.

٥- (المكان – venue): ونقصد به البنايات والشوارع والحدائق، التي تعدُّ مجالات أكثر عمومية أو خصوصية، لذلك فهي تولد تغييرًا شفريًا للغة أخرى.

٦- (قناة التواصل): ونقصد بها أنَّ هناك بعض الناس لديهم لغة للتواصل المباشر، ولغة للتواصل بالهاتف، ولغة للتكلم ولغة للكتابة.

٧- (نمط التفاعل - Interaction): ونقصد به أنْ يتجه التواصل التجاريّ الرسميّ لكي يكون بلغة مجال عمومي واحد، في حين يتم مزيد من التفاعل غير الرسميّ، بما في ذلك رواية النكت في لغة المجال الخاص.

نتائج البحث:

١- إنَّ تنوع الظاهرة اللغوية في مختلف بيئات المجتمع أمرٌ بديهيٌّ، حتى ليصعب القول: إنَّ الإقدام على إعداد أطلس للغات واللهجات الاجتماعية في أيِّ مجتمع هو أمرٌ سهلٌ أو هيّنٌ وبسيطٌ، ولاسيما إذا ركزنا اهتمامنا في

التغيرات الاجتماعية والتغيرات اللغوية؛ لأنَّ التغير عملية دائبة ومستمرة في كلِّ اللغات بلا استثناء، وأنَّ هذه العملية تترك آثار تظهر على المجتمع، وتؤثر في تجانسه مع مرور الزمن.

٢- إنَّ أيَّ ملمحٍ من ملامح اللغة يخضع للتغير الذي يمكن ملاحظته في المجتمع، وكلُّ ذلك يؤدي إلى ظهور مناطق مشتركة بين المفاهيم والمصطلحات، أو بين الظواهر والوضعيات السوسيولسانية، تتمثل في شبكة الروابط والعلاقات بين اللغة والمجتمع.

٣- اللغةُ تنظيمٌ اجتماعيٌّ، يرتبط أساسًا بحركة الإنسان الذي يشكل نواة المجتمع، تنتقل من جيل إلى آخر، حاملةٌ ومحمولةٌ؛ حاملةٌ لرزمٍ من العلاقات الاجتماعية المنمطة، ومحمولةٌ بممارسة الأفراد لها، ونقلها من جيلٍ إلى آخر، فضلًا عن امتلاكها لذاكرةٍ، فيما تمثله من سيرورة متحولة من معنى اجتماعيّ إلى آخر،وما يعترضها في هذه السيرورة من عوامل اجتماعية منوعة تعمل بالضرورة على تلونها تبعًا لطبيعة المجتمع الممارس لها، الذي يصبغها بصبغته السائدة.

٤- ظهر اتجاهان متضادان في حياة اللغة، هما: (التّفرد اللغويّ) وهو اتجاه مثاليّ غير واقعيّ؛ سرعان ما تتفرع من اللغة الواحدة عدة استعمالات تبعًا لطبيعة طبقية المجتمع، أو تتناسل إلى عدة لهجات تبعًا لتوزع فئات المجتمع بيئيًا، إما (التّعدد اللغويّ)، فهو الوضعية الأخطر على تجانس المجتمع، وله عدة وضعيات، هي: (التفرع اللغويّ، والازدواج اللغويّ، والتداخل اللغويّ).

٥- تشكل الوضعيات الثلاث: (التفرع اللغويّ، والازدواج اللغويّ، والتداخل اللغويّ) تراتبية سلّميّة، تتداخل فيما بينها بعدة مناطق فرعية، تمثل هذه المناطق شبكة الروابط والعلاقات بين طرفي السلوك (اللغة والمجتمع)، وتفرز نقاشًا معقدًا (وساخنًا أحيانًا)، ولاسيما عندما يتعلق الأمر بربطها بالمحافظات المتنازع عليها في المجتمع الواحد؛ وذلك لتدهور المردود العام على مستقبل البلاد، تربويًا واقتصاديًا واجتماعيًا.

٦- إنَّ ظاهرة التعدد اللغويّ إن أُسيء استخدامها في التعليم المركزيّ؛ سوف تؤدي إلى أزمات اجتماعية كبيرة، يصعب معها تجانس المجتمع؛ ولتفادي هذه المشكلات يجب وضع سياسة لغوية مدروسة، تحفظ اللغتين عبر تجانس مجتمعي، يرقى إليه الوضع الوطني العام، وتتضح من خلالها المعطيات والرؤى المشتركة.

الهوامش والمصادر:

e-ISSN (2522-7130) p-ISSN (2410-1036)

[1] - ينظر : علم اللغة الاجتماعي، د. هدسن، ترجمة: د. محمود عياد، تقديم: عبد الأمير الأعسم عالم الكتب، القاهرة ، ط٢، ١٩٩٠م. ص/١٢.

[2] - ينظر: اللغة في الثقافة والمجتمع مع تصور مبدئي لمشروع أطلس اللهجات الاجتماعية في مصر، د.محمود أبو زيد، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص/٢٩٠.

[3] - ينظر: اللغة في الثقافة والمجتمع، ص/١٧٧- ١٧٨.

[4] - ينظر: التعدد اللغويّ وانعكاساته على النسيج الاجتماعيّ، د. محمد الأوراغيّ، سلسلة منشورات كلية الآداب بالرباط، رقم/٣٦، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، ط١، ٢٠٠٢م، هامش/٦، ص/١١.

[5] -ينظر: المصدر نفسه، ص/١٢.

[6] - ينظر: المصدر نفسه، هامش/٣٩، ص/٥٢.

[7] - ينظر: دليل السوسيولسانيات، فلوريان كولماس، ترجمة: د. خالد الأشهب و د.ماجدولين النهيبيّ، مركز دراسات الوحدة العربية/المنظمة العربية للترجمة،ط١، بيروت، كانون الأول_٢٠٠٩م، ص/٦٥٥.

[8] - المصدر نفسه، ص/٦٥٦.

[9] -التعدد اللغويّ، د.محمد الأوراغيّ، ص/٥٣.

[10] - ينظر؛ دليل السوسيولسانيات، ص/٦٥٦-٦٥٧.

[11] - دليل السوسيولسانيات، ص/٦٥٠.

[12] - ينظر: المصدر نفسه، ص/٦٥١.

[13] - ينظر: سوسيولوجيا اللغة، بيار شار، تعريب: د. عبد الوهاب تزو، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، ١٩٩٥م، ص/٣١.

[14] - وهي تشبه القومية إلّا أنّها تشكل مستوىً للتنظيم الاجتماعيّ والثقافيّ أبسط وأصغر وأكثر خصوصيةً ومحلية(علم اللغة الاجتماعيّ للمجتمع، رالف فاسولد، ترجمة: د.إبراهيم بن صالح بن محمد الفلاي، جامعة الملك سعود، النشر العلميّ والمطابع، ط١، (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م) ، ص/٢).

[15] - ينظر: المصدر نفسه، ص/٥١.

[16] - ينظر: المصدر نفسه،ص/١٤.

[17] - ينظر: المصدر نفسه، ص/١٠.

[18] - ينظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد ، القاضي عبد الجبار بن احمد المعتزلي ، حقق بإشراف طه حسين وإبراهيم مدكور ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، مصر ، (١٩٦٠م-١٩٦٥م)، مقدمة ج١٦.

[19] - تعرف القومية بأنّها وحدات اجتماعية ثقافية تطورت إلى ما وراء المفاهيم والاهتمامات الذاتية الأساسية والروابط المتكاملة. بمعنى آخر أنّ القومية تعني جماعة من الناس يعتقدون أنّهم وحدة اجتماعية مختلفة عن المجموعات الأخرى، وليس من الضروري أنْ يكون لكلّ قومية إقليم مستقل ذو سيادة، فمصطلح (القومية) يُعدُّ حياديًا فيما يخصُّ وجود وحدة سياسية مقابلة أو حكومة مستقلة أو عدمه.(يُنظر:علم اللغة الاجتماعيّ للمجتمع، رالف فاسولد، ص/٣).

[20] - ينظر: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، د. نايف خرما، المجلس الوطنيّ للثقافة والفنون والآداب، الكويت، (١٣٩٨هـ-١٩٧٨م)، ص/٢٢٥.

[21] - ينظر: علم اللغة الاجتماعيّ،د.هدسن، ص/٦٢.

[22] - علم اللغة الاجتماعيّ، د. هدسن، ص/٦١.

[٢٣] - ينظر: عنف اللغة، جان جاك لوسركل، ترجمة وتقديم: محمد بدوي، مراجعة: سعد مصلوح، لسانيات ومعاجم، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٥م، ص/١٩٧.

[٢٤] - المصدر نفسه، ص/١١٧.

[٢٥] - المصدر نفسه، ص/٣٢٧.

[٢٦] - ينظر التعدد اللغويّ، د.محمد الأوراغيّ، ص/١٠.

[٢٧] - ينظر: المصدر نفسه، هامش/٣.

[٢٨] - ينظر: التعدد اللغويّ، د.محمد الأوراغيّ، ص/٤٨.

[٢٩] - يطلق مصطلح التفرع اللغويّ مثلًا على وضعية اللغة العربية الفصحى ولهجات العرب الفصيحة المتفرعة منها، في حين يطلق مصطلح الازدواج اللهجيّ على وضعية اللغة العربية الفصيحة المعاصرة مع العامية والدارجة.

[٣٠] - أستاذ اللسانيات اليابانية في جامعة غيرهارد ميركيتر Gerhard Mercator في دويزبرغ duisberg في المانيا.

[٣١] -ينظر: دليل السوسيولسانيات، ص/٦٥٠-٦٥١.

[٣٢] - ينظر: مجلة (la linguistique)، العدد/١٨لسنة/ ١٩٨٢م، الخاص بثنائية pilinguisme et diglossie .

[٣٣] - نقصد به المفهوم الذي اكتسب مؤخرًا دلالة عرفية، فأصبح يشمل: التفرع اللغويّ والثنائية اللغوية والثلاثية... وسواها، وبذلك دمجت مناطق التشابك البنيويّ بين المصطلحات المذكورة أنفًا.

[٣٤] - للمزيد من البحث والتفحص في هذا الموضوع نحيل القارئ المترقب إلى بحثنا الموسوم بـ(الازدواجية اللغوية وأثرها في النسيج الاجتماعيّ) المنشور في مجلة جامعة كركوك للعلوم الإنسانية،المجلد/٧، العدد/٣، لسنة/٢١١٢م.

[٣٥] - ينظر: علم اللغة الاجتماعيّ، د.هدسن، ص/٩٦.

[٣٦] -ينظر: التعدد اللغويّ، د.محمد الأوراغيّ، ص/١١.

[٣٧] - للوقوف على مفهوم الاستقامة الدلالية (ينظر، الكتاب، سيبويه، عمرو بن عثمان (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجيّ، ط٣، ١٩٨٨م.

[٣٨] - تقع هذه المنطقة ضمن حدود التشابك البنيويّ بين التفرع اللغويّ والازدواج اللغويّ، وأطلقنا عليه(الازدواج اللهجيّ) .

[٣٩] -ينظر: التعدد اللغويّ، د.محمد الأوراغيّ، ص/٥٤.

[٤٠] – علم اللغة الاجتماعيّ، د.هدسن، ص/٩٧.

[٤١] - ينظر: الازدواجية اللغويّة في المغرب، د. محمد نافع العشيريّ، محاضرات ألقيت بكلية الآداب والعلوم الإنسانيّة ، يوم الخميس/ ١٢يونيو /٢٠٨٨م، منشورة على شبكة الانترنيت، ص/٣.

[٤٢] - ينظر: المصدر نفسه.

[٤٣] -ينظر: التداخل اللغوي العبري في اللغة العربية المكتوبة في إسرائيل، د. محمود كيال ، جامعة تل أبيب حيفا، آذار ٢٠١١. (مقالة على الشبكة العنكبوتية)

[٤٤] - وتنصُّ القاعدة على أنَّ التناوب قد يحدث في كلِّ نقطة من سلسلة الكلام، حيث تكون مصادر النحو متوائمة، في حين أنّه يتوقف عن الاشتغال في حال فقدان التجانس فيما بينها.

(ينظر: سوسيولوجيا اللغة، ص/٧٤).

[٤٥] -ينظر: المصدر نفسه، ص/٤٥.

[٤٦] - نشير بهذا المصطلح إلى تلك الأساليب الكلامية الخاصة والمتميزة بشحنها بمصطلحات وعبارات فنية غير مألوفة، وبمفردات خاصة يوظفها أناس ذو حرفة مشتركة، كالأطباء والمحامين والتجار وكلّ أصحاب التخصصات التي تحتاج إلى طرائق من الكلام معينة، ليس للرجل العادي أية معرفة بها، فهي غريبة عنه، ملبسة في مبناها ومعناها. والرطانة على وفق هذا المصطلح تناظر المصطلح الانجليزيّ: (jargon)، وتقابل مصطلح الرطانة العامة (الملاحنةslang)، الذي يعني شكلًا من أشكال العامية. (ينظر: علم اللغة الاجتماعيّ- المدخل - ، د.كمال محمد بشر، دار غريب للطباعة والنشر، (ب.ت)، ص/٢١٣-٢١٦).

[٤٧] - وهو مصطلح أطلقه (حاجيج) على طريقة إنتاج لغة من الاحتكاك بين لغة أوربية وناطقين أجانب يحاولون امتلاكها بطريقة لا منهجية.(ينظر: سوسيولوجيا اللغة، ص/٥٧).

[٤٨] - ينظر: المصدر نفسه، ص/٦٠.

[٤٩] - ينظر: دليل السوسيولسانيات، ص/٦٥٦- ٦٥٨.

Abstract:

The sociolanic lesson takes the interaction between languages and societies as a starting point for any study that explains what is going on in the structure of one of these two systems in the structure of the other. The maturity of the society is civilized and does not take place in an independent form of language. And competing for the monopolization of the function of communication in one society, do not establish and are immune to the disintegration of social structure, and defends culturally diverse communities.

There is no doubt that the diversity of the linguistic phenomenon in the different environments of society is obvious, so it is difficult to say that the preparation of an atlas of social dialects in any society is easy or easy and simple, especially if we focused our attention on social changes and linguistic variations, In all languages without exception, and that this process leaves important effects, which appear on the community over time, and that any feature of the language is in turn subject to change in the structure.

Two opposing trends emerged in the life of the language: the trend towards uniformity and the elimination of language differences (linguistic singularity). And the trend towards diversification and division (multilingualism), and the first direction is unrealistic; it is quickly derived from several uses; depending on the nature of the strata of society, or a number of dialects from it; depending on the distribution of the community groups environmentally; we were called; The second trend as a realistic trend in which many variations occur, which affect the homogeneity and unity of society, our research is marked by (pluralism: its references, patterns, and representations). It is true that the linguistic situation is characterized by the coexistence of different national languages in one country, either on the basis of equality or differentiation.

The results of the research are a number of results, including: The phenomenon of multilingualism, which was misused in the central education, will lead to major social crises that are difficult to harmonize. To avoid these problems, General, and through which the data and common visions.

e-ISSN (2522-7130) p-ISSN (2410-1036)